الأمم المتحدة

A/C.4/61/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أتشاريا ..... (نيبال)

ثم: السيدة بولانوس بيريز (نائبة الرئيس) ..... (غواتيمالا)

المحتويات

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-55491 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/61/4/Add.4، وAdd.6، وAdd.8، وAdd.12، وAdd.13، وAdd.15، وAdd.18 إلى Add.21 إلى 25، وAdd.27، وAdd.29، و Add.32 إلى 35)

١ - بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة لتز (كنيسة جماعة المسيح الصخرة) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٢ - **السيدة لتز** (كنيسة جماعة المسيح الصخرة): قالت إن إدراكها للوعود الكاذبة التي فرضت على شعب الصحراء الغربية العيش في ظروف لا إنسانية في انتظار الحق في تقرير المصير، تزايد خلال السنوات الثماني التي عملت خلالها في مخيمات اللاجئين بالصحراء الغربية. وأضافت أن هناك لعبة قاسية تمتزج فيها السياسة والبرامج الخفية لسرقة الموارد الطبيعية والاستعانة بوسائط الإعلام من أجل إقناع العالم بأن المغرب، البلد الغازي العنيف، هو نصير شعب الصحراء، بل إن هذا الشعب لا وجود له في الحقيقة.

٣ - ومضت تقول إن أهل الصحراء قد اتبعوا القواعد المرعية والتزموا بوقف إطلاق النار مع المغرب. ولكن لم يجر الاستفتاء بشأن تقرير المصير حتى الآن، وإن كانوا يدلون بصوتهم طلبا للحرية الحقيقية — لا حرية النظام الذي أرغمهم على الخروج من ديارهم كل يوم، مضحين بحياتهم. ختاما، حثت اللجنة على قيادة العالم وتنظيم استفتاء يتيح لشعب الصحراء الحق في تقرير المصير.

٤ - انسحبت السيدة لتز.

٥ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد موريـاس غوميز (جامعة سان بابلو) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٦ - **السيد موریاس غومیز** (جامعة سان بابلو): قال إن الصحراء الغربية تظل كبش الفداء في عملية نقل السلطة من إسبانيا إلى المغرب، وإن الحالة لم تعد بفائدة على أحد. وأضاف أن بلايين الدولارات المستثمرة في الصحراء الغربية تحول دون استثمار المغرب في هياكلها الأساسية الخاصة بها وأن المغرب لن يحقق التنمية ما لم يتخل عن الصحراء الغربية.

٧ - ومضى يقول إن هناك حالة مشابهة في تيمور الشرقية، في أندونيسيا، حيث أن هذا البلد قد ضحَّى وبعاصمته وشعبها، خلال ٣٠ سنة من احتلال تيمور الشرقية، وذلك رغم قوته التجارية الكبيرة. وإن ما ترتب على ذلك من فقر وسخط كان تربة خصبة للأصولية الإسلامية التي بلغت ذروتها في الهجمات الإرهابية التي حدثت في بالي.

٨ - وأكد أن إبقاء الوضع الراهن يضعف المغرب بدعم الأصولية الإسلامية ووقف التنمية الاقتصادية وزيادة الهجرة غير القانونية والتوسع في زراعة المخدرات والاتجار بها. ويشجع الأصولية القائمة على المخدرات وهي أكثر خطورة من عصابات المخدرات في مضيق جبل طارق.

٩ - ودعا الأمم المتحدة إلى تنشيط عملية تقرير المصير وتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من مكاسب المغرب من استغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية. وأكد ضرورة حماية هذه الموارد كما حدث في ناميبيا. وقال إن سكان الصحراء شعب مسلم متفتح ومتحرر، بعمل يجد ويعتبر حليفا في مواجهة الإرهاب. ولاحظ، في المقابل، أن المغرب وهو أقرب البلدان المسلمة إلى الغرب، ينتج أكبر عدد من الإرهابيين. بل أن مرتكبي

أكبر مذبحة إرهابية في تاريخ أوروبا الغربية – هجمات ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ – كانوا إرهابيين من المغرب.

١٠ - انسحب السيد مورياس غوميز.

١١ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد سترومدال (اللجنة السويدية للصحراء الغربية) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

١٢ - **السيد سترومدال** (اللجنة السويدية للصحراء الغربية): قال إنه على الرغم من الاقتراب من نهاية الصراع في الصحراء الغربية عدة مرات، رفض المغرب متابعة الأمر، في كل مرة. وأضاف أن المغاربة اضطروا إلى الاختيار بين السجن والتجسس لحساب الحكومة، وتقاضوا الرشاوي من أجل التصويت لصالح إدماج الصحراء الغربية في المغرب.

١٣ - وذكر أن هناك نشاطا شعبيا واسع النطاق تقوم به المنظمات غير الحكومية في السويد. وأن منهاج عمل المنظمة التي ينتمي إليها يتضمن مقترحات للخروج من الطريق المسدود؛ وتشمل إطلاق سراح السجناء السياسيين الصحراويين، وإجراء استفتاء لتقرير المصير، ووضع حد لاستغلال الموارد الطبيعية، وزيادة المعونة الإنسانية المقدمة إلى مخيمات اللاجئين لجبهة البوليساريو ومطالبة المغرب بمغادرة الصحراء الغربية.

١٤ - انسحب السيد سترومدال.

١٥ - تولت السيدة بولانوس - بيريز (غواتيمالا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

١٦ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ اللورد نوال (اللجنة الدولية لسجناء تندوف) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

١٧ - **اللورد نوال** (اللجنة الدولية لسجناء تندوف): قال إن هذه المنظمة أنشئت من أجل التنديد بمحنة سجناء تندوف والمطالبة بإطلاق سراحهم فورا. ولاحظ أن بعضا من سجناء الحرب المغاربة الـ ٤٠٤ الذين أطلق سراحهم في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، قد احتجزوا لفترة تزيد على ٢٥ سنة، وأنه، وفقا لما نشر في فرانس ليبرتي (France Libertés)، توفي ١٢٠ من زملائهم نتيجة للتعذيب. ودعا إلى إجراء تحقيق دولي فيما يتصل بمصير الذين اختفوا في المخيمات. وأكد أنه يجب استعادة جثث الذين توفوا هناك وأن حكومة الجزائر عليها تقديم تعويضات عن التعذيب وسوء المعاملة للضحايا المسجونين في إقليمها، بصورة غير شرعية.

١٨ - وناشد المجتمع الدولي أيضا أن ينظر في الظروف التي يعيش الصحراويون في ظلها في مخيمات تندوف. وقال إن الحل الوحيد المعقول للصراع في الصحراء الغربية هو التوصل إلى تسوية سياسية، عن طريق التفاوض، بين المغرب والجزائر. وأضاف أن اللجنة عليها أن تعمل على تحقيق هذا الحل.

١٩ - انسحب اللورد نوال.

٢٠ - بدعوة من الرئيسة، اتخذت السيدة آية - بعلا (العمل الدولي من أجل المرأة) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٢١ - **السيدة آية – بعلا** (العمل الدولي من أجل المرأة): قالت إن الثورة الشعبية التي قامت في أيار/مايو ٢٠٠٦، أدت إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان المؤسفة بالفعل في مخيمات تندوف وأبرزت بوضوح أن جبهة البوليساريو يدعمها نظاما عسكريا في ما يسمى بمخيمات اللاجئين وجيش الجزائر النظامي. وأضافت أن خطوط الهاتف التي أنشأتها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين تعطلت وكان أعضاء عشيرة رغيبات العياشة هدفا لعقاب شديد.

٢٢ - ومضت تقول إن جبهة البوليساريو واصلت تحويل المعونة الإنسانية الدولية وخداع المجتمع الدولي فيما يتصل بالظروف المعيشية في مخيمات تندوف، بينما استمر المجتمع

الدولي في ملازمة الصمت. وأوضحت أن منطقة تندوف أصبحت أرضا خصبة للاتجار غير الشرعي بالأسلحة وتهريبها. ولتهريب المهاجرين والجماعات الإرهابية. ودعت إلى تقديم المعونة والحماية لسكان المخيمات. وطالبت قيادة جبهة البوليساريو والسلطات الجزائرية برفع الحصار المفروض على الشعب والسماح له بحرية التعبير. وأكدت أن المجتمع الدولي عليه أن يقوم بالضغط على الجزائر لإجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب من أجل وضع حد للصراع المصطنع في الصحراء الغربية وتجنب إبادة جماعية شبيهة بما حدث في رواندا.

٢٣ - انسحبت السيدة آية بعلا.

٢٤ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ السيد كاستيليانو سان جيتز (عضو برلمان جزر كناري) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٥ - **السيد كاستيليانو سان جيتز** (عضو برلمان جزر كناري): قال إن جزر كناري قريبة من المغرب، من الناحية الجغرافية، بشكل يجعلها تتأثر بنتائج الصراع أيضا. وأضاف إن عليها الالتزام بتنمية أفريقيا لصالح القارة بأكملها.

٢٦ - وتابع حديثه قائلا إن تقسيم أراضي أفريقيا من جانب القوات الاستعمارية قد أدى إلى نتيجة معقدة تتجاهل مصالح الشعب الصحراوي. وإن قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) مبهم وصعب التنفيذ. ولاحظ أن حق تقرير المصير أداة ابتكرت لإنهاء الاستعمار في الأراضي التي تتولى إدارتها القوات الغربية البعيدة وإن تطبيقه على الصحراء الغربية مشكوك في أمره. وأضاف أن الجهود المبذولة لتنظيم استفتاء قد باءت بالفشل لأن الطرفين يختلفان في الآراء بشأن من يستطيع الإدلاء بصوته.

٢٧ - ورحب بالاقتراح الخاص بمنح حكم ذاتي واسع النطاق داخل إقليم المغرب، حتى لو كان ذلك غير مرتبط باستفتاء لاحق لتقرير المصير لأنه يفسح المجال لإجراء مناقشة سياسية معقولة للموقف. وقال إن الاقتراح لا ينطوي على التخلي عن التطلعات السياسية لأي من الطرفين والوضع القانوني والسياسي للمنطقة. وإنه يوفر آلية لتسوية الخلافات بتوافق واسع في الآراء في إطار تعددي، ديمقراطي ولوضع حد لمعاناة الشعب الصحراوي. وأوضح أن هذه الصيغة شبيهة بالصيغة التي اعتمدتها جزر كناري في سياق إسبانيا وأنها تنطوي على درجة من الحكم الذاتي.

٢٨ - وأكد أنه يجب أن يتفق الطرفان على نطاق الحكم الذاتي وعلى حالة الصحراويين في مخيمات تندوف من أجل تحقيق هذه النتيجة. على ألا يحدد المجتمع الدولي الحل على أساس مواقع جغرافية — استراتيجية. وإن الوقت قد حان لإغلاق ملف الصحراء الغربية بقبول الحكم الذاتي داخل إقليم المغرب، ومنح شعب الصحراء حياة أفضل ومجتمع متطور.

٢٩ - انسحب السيد كاستيليانو سان جيتز.

٣٠ - بدعوة من الرئيسة، اتخذت السيدة تشوفي (جماعة أودور الشعبية) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٣١ - **السيدة تشوفي** (جماعة أودور الشعبية): قالت إنه يلزم التوصل إلى حل سياسي في الصحراء الغربية من أجل الحد من المعاناة اليومية للسكان المدنيين في مخيمات تندوف في الجزائر. وأضافت أنه لا بد من تقدير عدد الأشخاص المحتاجين إلى المعونة بدقة، بما يشمل عدد الأشخاص المقيمين في مخيمات تندوف، من أجل توفير المعونة الإنسانية الفعالة. وإنه يجب على الجزائر أن تسند إلى المنظمات الدولية مهمة الاضطلاع بعمليات تعداد دورية في المخيمات من أجل القيام بهذا التقدير. وأضافت أن المنظمات المقدمة للمعونة يلزم منحها إمكانية الوصول غير المحدود إلى المخيمات بغية ضمان عدالة توزيع السلع. وإن قرار مكتب مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تخفيض عدد اللاجئين من ٠٠٠ ١٥٨ إلى ٠٠٠ ٩٠ قد زاد من أهمية تحديد أشد الأشخاص حاجة إلى المعونة. وأكدت أهمية العمل المشترك والحصول على تعاون المغرب والجزائر من أجل التصدي للمشكلة الإنسانية. وإن العجز عن التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية يهدد بزعزعة الاستقرار في المنطقة كلها وبزيادة مستويات الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص.

٣٢ - انسحبت السيدة تشوفي.

٣٣ - بدعوة من الرئيسة، اتخذت السيدة واربورغ (حركة الحرية للجميع) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٣٤ - **السيدة واربورغ** (حركة الحرية للجميع): قالت إن جبهة البوليساريو تنتهك أبسط حقوق الإنسان بحرمان الشعب الصحراوي من العيش كعائلات والسفر بحرية والتعبير عن آرائه، منذ أكثر من ٣٠ سنة. وأضافت أن للشعب الصحراوي حرم من حق حرية تنظيم الجمعيات والسفر بحرية داخل الجزائر وخارجها، وذلك مخالفة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الخاصة بمركز اللاجئين. وإن الشعب الصحراوي خضع للقمع والتعذيب والحبس التعسفي، بينما تم اعتقال الأطفال وترحيلهم، مخالفة لأحكام اتفاقية حقوق الطفل، وأعيد عدد منهم إلى أسرهم في وقت لاحق. وأكدت أن هذا العمل اللاإنساني يهدف إلى ضمان امتثال الأهالي لجبهة البوليساريو والبقاء في المخيمات على أمل أن يتم جمع شملهم بأطفالهم في يوم من الأيام.

٣٥ - وأوضحت أن مخيمات اللاجئين الصحراويين تقع في منطقة عسكرية، بها مراكز للاعتقال وأماكن للتدريب العسكري، وذلك بالرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ناشدت جميع الدول الإبقاء على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين. ولاحظت أن اتفاقية حقوق الإنسان تشدد على ضرورة جمع شمل اللاجئين وتجميعهم من جديد، ولكن الشعب الصحراوي مشتت في أربعة مخيمات في تندوف على بعد يتراوح بين ٣٠ و ١٧٢ كيلومترا. وذكرت أن أمطار غزيرة وسيول اجتاحت المخيمات واحتاج الأمر إلى قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم المعونة الغوثية، بينما قامت جبهة البوليساريو بتعبئة قواتها للاحتفال بالعيد الثلاثين للجمهورية التي أعلنتها لنفسها بدلا من تعبئة هذه القوات للتصدي لهذه الأزمة الإنسانية. وأضافت أن غياب الحقوق الإنسانية الأساسية، والظروف المعيشية القاسية ونظام البوليساريو القمعي كلها أثارت الشغب والتمرد في مخيمات تندوف وتم قمعها بوحشية.

٣٦ - وذكرت أن اختلاس المعونة الإنسانية المقدمة من المجتمع الدولي تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة لرفاه اللاجئين واستقرار المغرب ومناطق البحر الأبيض المتوسط وأمنها وقالت إن جبهة البوليساريا تقوم ببيع تلك المعونة في البلدان المجاورة، بصورة دورية، من أجل الحصول على أموال لشراء الأسلحة. وأضافت أنه تم إطلاق سراح آخر سجناء الحرب المغاربة في سنة ٢٠٠٥ ولكن مازال هناك عددا كبيرا مصيره غير معروف أو تم قتله في مخيمات تندوف. وأكدت أن حركة الحرية للجميع تؤيد مطالبة سجناء الحرب المغاربة السابقين بتعويضات من دولة الجزائر عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الأراضي الجزائرية وتطالب بمعلومات تفصيلية عن السجناء غير المعروفة أماكنهم حتى الآن. وأنها تحث المجتمع الدولي على إنشاء لجنة تحقيق دولية توفد إلى تندوف للتحقيق في حالة اللاجئين وتحديد نطاق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المذنبين إلى العدالة.

٣٧ - انسحبت السيدة واربورغ.

٣٨ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ السيد ألونسو رودريغز (الحلف الأسباني لحقوق الإنسان) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٣٩ - **السيد ألونسو رودريغز** (الحلف الإسباني لحقوق الإنسان): قال إنه يلزم توضيح بعض البيانات المهينة وغير الدقيقة المقدمة فيما يتصل بالصحراء الغربية. فمن الواضح أن الحق الأساسي في الحرية ينتهك في الأرض المحتلة وأن لجنة من البرلمانيين الأوروبيين قد مُنعت من دخول الأرض المحتلة في سنة ٢٠٠٦. وأضاف أنه لا يسمح للزوار بمشاهدة الأحوال في المخيمات والسجون وأن ٥٠٠ من الصحراويين أضربوا عن الطعام وأن الحالة مؤسفة جدا. وذكر أن شكاوى قدمت أمام جلسة استماع عقدت في إسبانيا، في سنة ٢٠٠٦ عن مجزرة للشعب الصحراوي جرت في سنة ١٩٧٥. وأكد أنه لا ينبغي أن تظل هذه الجرائم بلا عقاب وألا يسمح ملك المغرب بقيام القوات المغربية بمجازر مماثلة. وأعرب عن أسفه لأن حكومة إسبانيا لم تتخذ موقفا أكثر حسما بالنسبة لمسألة الصحراء الغربية لأنه من الأمور الأساسية ألا يتم إضفاء الشرعية على الغزو. وفي الختام أوضح أنه لا بد من التوصل إلى حل لمشكلة الصحراء الغربية من أجل تخفيف معاناة الشعب الصحراوي.

٤٠ - انسحب السيد ألونسو رودريغز.

٤١ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ السيد أوريكوتكسيا (رئيس هيئة المؤسسات المتضامنة مع الشعب الصحراوي على صعيد دولة إسبانيا).

٤٢ - **السيد أوريكوتكسيا** (رئيس هيئة المؤسسات المتضامنة مع الشعب الصحراوي على صعيد دولة إسبانيا): قال إنه من المؤسف أنه لم يتم التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية رغم أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي كان هدفها تنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير والاستقلال، أنشئت في سنة ١٩٩١. وأضاف أن الشعب الصحراوي أقر جميع المتطلبات الدولية والقانونية اللازمة لتحقيق تقرير المصير من خلال استفتاء ويريد التوصل إلى حل سلمي. وأوضح أن هذا الحل السلمي يجب أن يستند إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. والتي ذكرت بوضوح أنه ليس للمغرب سيادة إقليمية على الصحراء الغربية، وأن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ينطبق على مسألة الصحراء الغربية. وأكد أن الشعب الصحراوي لم يعد مستعدا لقبول الاحتلال وأن الحل الوحيد الممكن هو إنهاء الاستعمار. وأضاف أن الشعب الصحراوي ينتظر بصبر، منذ أكثر من ١٥ سنة، أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات لضمان حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولكن للصبر حدود ومن المهم كذلك ألا ننسى عشرات الآلاف من الرجال والنساء الذين عانوا في ظل الاحتلال المغربي ومئات آلاف الذين فروا إلى مخيمات تندوف في سنة ١٩٧٥. ولاحظ أن الأحوال في هذه المخيمات قد تدهورت بشكل خطير لأن مخزونات الأغذية الأساسية قد نضبت، مما يزيد من إلحاح ضرورة التوصل إلى حل للمسألة.

٤٣ - انسحب السيد أوريكوتكسيا.

٤٤ - بدعوة من الرئيسة، اتخذت السيدة ميرندا نافارو (المجلس العام للمحاماة في إسبانيا) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٤٥ - **السيدة ميراندا نافارو** (المجلس العام للمحاماة في إسبانيا): قالت إن المراقبين القانونيين المستقلين الموفدين من إسبانيا على مر السنين نددوا بالانتهاك المستمر لحقوق الإنسان الأساسية في الصحراء الغربية. وإن رابطة المحامين الدولية أيدت هذه التنديدات، في سنة ٢٠٠٦. وأضافت أن المراقبين القانونيين المذكورين حضروا جلسات المحاكم التي

كانت تنظر في أمر الناشطين في مجال حقوق الإنسان وتجولوا في جميع أنحاء هذا الإقليم. وذكرت أن قرارات الأمم المتحدة أقرت أن الصحراء الغربية من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأنها يجب أن تمر بعملية لإنهاء الاستعمار وأن المغرب يحتل البلد بصورة غير شرعية. وإن المراقبين القانونيين الموفدين من إسبانيا لاحظوا أن المغرب ليس له أهلية قانونية لإجراء محاكمات ضد الناشطين الصحراويين. وأكدت أن الجرائم المزعومة التي ارتكبها الناشطون حدثت خارج نطاق ولاية المغرب وأن الناشطين مواطنون صحراويون.

٤٦ - وبينت أن محاكمة ١٨ صحراويا وصفوا بأنهم قادة الناشطين في مجال حقوق الإنسان جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في مدينة العيون المغربية وسادها توترا شديدا مع وجود عدد كبير من رجال الشرطة والجيش. وذكرت أن الصحراويين الذين حاولوا حضور المحاكمة أو الموجودين على مقربة منها تعرضوا للضرب. وأن المعتقلين الـ ١٤ كانت حالتهم الصحية متدهورة نتيجة للتعذيب الذي تعرضوا له وإضرابهم عن الطعام لمدة شهرين. ولاحظت أن المتهمين رفضوا الاعتراف بشرعية المحكمة وأن المراقبين القانونيين أشاروا أن المحاكمات مخالفة للقانون الدولي والقانون المغربي لأن المتهمين لم يحظوا بافتراض براءتهم ولم يحصلوا على العلاج الطبي أو يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم. وأن موظفي المحكمة أطاعوا أمر الشرطة.

٤٧ - انسحبت السيدة ميراندا نافارو.

٤٨ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ السيد أسور (رئيس منتدى الديانات الثلاث بسوري) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٤٩ - **السيد أسور** (منتدى الديانات الثلاث بسوري): قال إن نقص الأغذية في مخيمات اللاجئين بتندوف من صنع الجزائر وجبهة البوليساريو. وأضاف أن برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قاما بحسابات خاصة بناء على طلب المنظمات المانحة التي تعتقد أن الجزائر تبالغ في تقدير اللاجئين في المعسكرات بدرجة كبيرة ونظرا لرفض الجزائر السماح بإجراء تعداد لسكان المخيمات. ووجدت الهيئتان أن مجموع اللاجئين لا يتجاوز ٩٠ ٠٠٠ لاجئ، أي أقل بنسبة ٢٠ في المائة، كما أوضح الأمين العام في تقريره (A/61/121، الفقرة ٧)، وقامت بتخفيض كمية الأغذية وفقا لذلك. ولاحظ أن الجزائر كانت دائما ترفض السماح بالإشراف على توزيع المعونة من جانب مراقبين محايدين، وبالتالي، استطاعت جبهة البوليساريو، وهي المسؤولة عن التوزيع، بتشجيع من الجزائر، الاستيلاء على كميات كبيرة من الأغذية وتوجيه جزء كبير منها إلى أماكن أخرى لتحقيق أرباح، كما أبلغت وكالات عديدة. وقال إن أغلب اللاجئين في المخيمات كادوا يموتون جوعا وأن جبهة البوليساريو تطالب بالمزيد من المعونة الغذائية وتنفق أموالا طائلة على مناورات عسكرية للظهور. وأكد أن الشعب الصحراوي قد أصيب بخيبة أمل بالنسبة لقادة جبهة البوليساريو، الذين يبدون مهتمين بسلطتهم فقط.

٥٠ - وأكد أنه يجب السماح لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء تعداد في المخيمات من أجل تقدير كمية الاحتياجات الحقيقية. وأنه يجب مناشدة الجزائر أن ترفع الحصار الذي تفرضه على المخيمات، والسماح بالوصول إليها بحرية وبحرية تحرك اللاجئين فيها. وقال إن من المهم أيضا السماح لوكالات المعونة ذاتها بوضع تنظيم مناسب للمعونة. وأن منظمته تطالب بإجراء تحقيق دولي فوري في عملية الاحتيال للاستيلاء على المعونة الغذائية التي تحرم شعب تندوف من المعونة اللازمة.

٥١ - انسحب السيد أسور.

٥٢ - بدعوة من الرئيسة، اتخذت السيدة بهايوب (رئيسة هيئة حماية الأسرة) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٥٣ - **السيدة بهايوب** (رئيسة هيئة حماية الأسرة): قالت إن محنة سجناء الحرب المغاربة الذين عانوا عشرات السنين في مخيمات تندوف قد انتهت، وإن السلطات الجزائرية لم تقدم تفسيرا لاختفاء ٣٠٠ إلى ٥٠٠ سجينا أثناء وجودهم في المخيمات، ولم تقم بإعادة جثث ٥٠ من المغاربة المدفونين في المخيمات إلى وطنهم — وهذه مخالفة لاتفاقيات جنيف. وأضافت أن الجزائر تجاهلت دعوة المجتمع الدولي إلى معالجة مسألة المختفين، ولم تستجب للنداءات الموجهة من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتصل بالسجناء المغاربة والجزائريين وغيرهم ممن اختفوا في أنحاء الأراضي الجزائرية منذ بداية الحرب الأهلية.

٥٤ - ومضت تقول إنه نظرا للانتهاكات المختلفة التي ارتكبتها جبهة البوليساريو على الأراضي الجزائرية، يجب إجراء تحقيق مستقل من أجل توضيح الظروف التي حدثت في ظلها عمليات الاختفاء وتحديد المسؤولين من أجل تقديمهم إلى العدالة.

٥٥ - وأكدت أن هناك حاجة ملحة إلى النظر في محنة السكان المدنيين في معسكرات تندوف الذين يعيشون في ظروف لا إنسانية ويتعرضون لانتهاكات لحقوق الإنسان ولقيود على حرية التنقل والتعبير والرأي. وقالت إن نقص الأغذية في المخيمات، بصورة مزعجة، وردت بشأنه بلاغات مستقلة، وأصبح أكثر حدة بعد القرار الذي اتخذته وكالات الأمم المتحدة بتخفيض المعونة الغذائية، وهو قرار اتخذ نتيجة للأعداد المتضخمة التي تقدمها السلطات الجزائرية ولأن كميات كبيرة من الأغذية كانت تباع في البلدان المجاورة.

٥٦ - وناشدت اللجنة أن تساعد على وضع حد للصراع في الصحراء الغربية بالتشجيع على إجراء مفاوضات مباشرة بين المغرب والجزائر. وأكدت أنه يلزم التوصل إلى حل سياسي من أجل إنهاء المعاناة وتفادي بلقنة المنطقة.

٥٧ - انسحبت السيدة بهايوب (رئيسة هيئة حماية الأسرة).

٥٨ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ السيد بيكولو (عضو مجلس مدينة روما) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٥٩ - **السيد بيكولو** (عضو مجلس مدينة روما): قال إن السلامة الإقليمية كانت دائما مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للمغرب. وإن الصحراء الغربية تمثل آخر جزء من إقليمها كان يتعين استرداده في سنة ١٩٧٥. وأضاف أن الجزائر ادعت أنها حامية القانون الدولي ورفعت شعار الحكم الذاتي، فأقحمت ذاتها بعمق في الصراع الناتج عن ذالك في الصحراء الغربية، متبعة استراتيجية واضحة، بدءا من إنشائها لجبهة البوليساريو وخوضها لحرب مع المغرب بالتفويض. ولاحظ أن نوايا الجزائر السياسية والاستراتيجية قد اتضحت في الاقتراح المقدم منها في سنة ٢٠٠٣ والداعي إلى تقسيم الصحراء الغربية.

٦٠ - وتابع حديثه قائلا إن الاستفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية لن يؤدي، في رأيه، إلى حل النزاع، بصرف النظر عن نتائجه. وإنه، نظرا إلى طبيعة المجتمع الصحراوي، والعقبات الهائلة التي تعترض سبيل إقرار سجلات الناخبين، سيؤدي إلى تعقيد الأزمة. وأضاف أن المؤسسات الدولية قد فشلت في التوصل إلى حل لأنها أصرت على وضع المشكلة في إطار خاطئ. وقد ترتب على ذلك أن المغرب يعيش في حالة حرب مستترة؛ وإن فاصلا يوضع بين شعوب شقيقة تتطلع إلى التعاون والعيش معا في منطقة مستقرة، تتمتع

بالرخاء وذلك بسبب طمع الفئة الجزائرية الحاكمة. وذكر أن حلم المغرب الأكبر قُضِيَ عليه بأن يظل مجرد سراب.

٦١ - وذكر أن الجزائر رفضت قبول استعداد المغرب للتفاوض، بنية حسنة، للتوصل إلى حل سياسي مقبول وإن كان ذلك لم يَحُلْ دون سعي المغرب إلى إقامة دولة ديمقراطية معاصرة، على أساس احترام الحقوق والحريات، يتمتع فيها المواطنون بحرية التعبير عن تطلعاتهم. وأضاف أن اقتراح المغرب الخاص بمنح حكم ذاتي واسع النطاق للمقاطعات الجنوبية في ظل السيادة المغربية يحظى باهتمام خاص من جميع أنحاء العالم.

٦٢ - وناشد الجزائر وجبهة البوليساريو، من خلال اللجنة، الدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب من أجل تحقيق حل سياسي مقبول.

٦٣ - انسحب السيد بيكولو.

٦٤ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ السيد كواترانو (هيئة المراقبة الدولية) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٦٥ - **السيد كواترانو** (هيئة المراقبة الدولية): تكلم بوصفه من قضاة المحكمة الجنائية ومؤسسا لمنظمة تقوم برصد المحاكمات والإجراءات القانونية في بلاد المغرب وغرب ووسط أفريقيا، فقال إنه يود التكلم من خبرته كمراقب لحقوق الإنسان ونصير لها في الصحراء الغربية التي احتلها المغرب بصورة غير شرعية.

٦٦ - ومضى يقول إنه استنادا إلى تقرير لبعثة دولية لخبراء قانونيين أوروبيين قامت برصد محاكمات بعض الناشطين لنصرة حقوق الإنسان الصحراوي، وتقارير هيئات منها منظمة العفو الدولية التي نددت بحالات الاختفاء غير القانونية واعتداءات الشرطة ومجموعة من الشكاوى الواردة من الأراضي المحتلة والتي تبين أن هناك حرمانا من حرية الرأي ومن الحقوق المدنية والسياسية، يمكن القول بأن السلطات المغربية تقمع الشعب الصحراوي، الذي يطالب دون جدوى بحقه في تقرير المصير عن طريق الاستفتاء. وأضاف أنه يجب اعتبار السجناء الصحراويين سجناء من أجل الضمير تم القبض عليهم لمجرد تعبيرهم عن معتقداتهم. وإن المقاومة التي يمارسها أغلبية السكان سلمية تماما، بينما تستخدم الشرطة أساليب غير قانونية وعنيفة منها الاختفاء وسوء المعاملة والتعذيب، كما تأكد من ذلك شخصيا. وأوضح أن المحاكمات التي تجري في الإقليم، لم تتبع الإجراءات القانونية بل اعتمدت على أدلة تم الحصول عليها عن طريق التعذيب.

٦٧ - وأكد أن حالة حقوق الإنسان الخطيرة في الصحراء الغربية تتطلب اتخاذ إجراء بشأنها. وأنه يجب إقرار احترام الحقوق المدنية وحرية التعبير قبل إجراء أي استفتاء. وأنه، لذلك، يجب منح بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولاية إضافية تتمثل في رصد احترام حقوق الإنسان في الإقليم، بما في ذلك الحق في تنظيم المظاهرات وحقوق المعتقلين.

٦٨ - انسحب السيد كواترانو (هيئة المراقبة الدولية).

٦٩ - **السيد المجاهدي** (الرابطة الصحراوية لحقوق الإنسان): قال إنه قدم تضحيات من أجل بلده بقضاء ٢٤ سنة في السجون والمعتقلات في الجزء الغربي من الصحراء. وأضاف أنه أتى للدفاع عن قضية الصحراء أمام اللجنة، وأن جذور المشكلة تكمن في الوضع غير القانوني السائد هناك.

٧٠ - وتابع حديثه قائلا إن المغرب قد ارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، شأنه شأن بلدان أخرى، وإنه قام حاليا بإنشاء أول وزارة لحقوق الإنسان في العالم الإسلامي، مع إقامة هيئة للنظر في أداء المحاكم التي قامت بمحاكمة ضحايا حقوق الإنسان. وإنه سعى أيضا إلى وضع أدوات للمصالحة الوطنية، من خلال لجنة المصالحة التابعة لها، وإلى التعلم من

تجارب بلدان أخرى. وأضاف أن تلك الجهود تمثل طفرات نوعية، وإنها تعود إلى النوايا الحسنة للملك الشاب وإلى اهتمامه بالديمقراطية. وأوضح أنه من الممكن أن تتحقق تطلعات شباب المغاربة وربما تطلعات الشعب الصحراوي كذلك.

٧١ - وأعرب عن أسفه لأن هذه المسألة مازالت مدرجة في جدول الأعمال. وقال إنه من الممكن، مع ذلك أن يمثل جميع أطراف النزاع أمام اللجنة خلال الدورة المقبلة لعرض موقفهم، من أجل تحقيق الاستقرار وحسن الجوار والعمل في سبيل إقامة مغرب متحد، مع وجود نوايا حسنة بين البلدان المجاورة.

٧٢ - انسحب السيد المجاهدي.

٧٣ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ السيد دو كارم (عضو البرلمان البلجيكي) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٧٤ - **السيد دوكارم** (عضو البرلمان البلجيكي): قدم تحليله المستقل لمسألة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، الذي توصل إليها بالاشتراك مع أعضاء منظمة المحامين بلا حدود والمركز الأوروبي للمخابرات الاستراتيجية والأمن، فقال إن المحاولات التي تبذلها الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء محكوم عليها بالفشل إلى أن يتوصل المغرب وجبهة البوليساريو إلى اتفاق بشأن تعداد مستكمل للسكان لإقرار قوائم الناخبين. وأعرب عن أمله في أن يؤدي الاقتراح المغربي الأخير بشأن منح قدر واسع النطاق من الحكم الذاتي للصحراء الغربية إلى إعادة فتح المناقشة في الأمم المتحدة.

٧٥ - ومضى يقول إن الإفراج عن سجناء الحرب المغاربة من مخيمات جبهة البوليساريو قد وفر أدلة قاطعة على أن الأخيرة ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان منها التعذيب والسخرة، ولم تجر مقاضاتها عليها بعد. وأضاف أن المغرب من جهة أخرى اعترف بأن مسؤوليه قد ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان وذلك على أساس تحقيق أجرته لجنة ملكية، وأنه قدم تعويضات لعدد كبير من الضحايا.

٧٦ - وأوضح أن مهمته الإنسانية الخاصة في مخيمات تندوف توصلت، استنادا إلى تقارير مجمعة بصورة مباشرة، إلى نتيجة أن تعليم الأطفال في المخيمات يعتبر عقائدي وعسكري بشكل متشدد وأنه ينطوي على سنوات من التلقين العقائدي الإضافي في المعسكرات الكوبية، وأنه يخالف عددا من معايير اتفاقية حقوق الطفل. وأضاف أن الأمم المتحدة عليها، بالتالي، إعادة النظر في تقديم أية مساعدة تعليمية للاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف إلى أن يتم إصلاح النظام التعليمي لجبهة البوليساريو. وإنه يود ملاحظة أن المنظمة الإنسانية التي ينتمي إليها تريد أن تتأكد من توفير كل المعونة الإنسانية اللازمة للموجودين في مخيمات تندوف، وإن كانت لا تؤيد جبهة البوليساريو من الجانب السياسي.

٧٧ - وذكر أنه من الواضح أن الاهتمام المتصل بإقرار حقوق الإنسان في الصحراء الغربية سيحتل مكان الصدارة بالنسبة لإمكانية التوصل إلى تسوية سياسية في ذلك الإقليم. وإنه لن يتسنى إعمال أي حقوق سياسية تمنح للشعب الصحراوي ما لم يتم ضمان الالتزام بحقوقه الأساسية الأخرى. وأعرب عن اعتقاده بضرورة أن يعمل الاتحاد الأوروبي على تحسين تعاونه مع منطقة البحر الأبيض المتوسط فيما يتصل بالهجرة والمساعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المقدمة منه.

٧٨ - انسحب السيد دو كارم.

٧٩ - بدعوة من الرئيسة، اتخذت السيدة سيرفوني (رئيسة الهيئة الدولية للأحزاب المسيحية، الديمقراطية والشعبية) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٨٠ - **السيدة سيرفوني** (رئيسة الهيئة الدولية للأحزاب المسيحية، الديمقراطية والشعبية): قالت إنه، بالرغم من

اعتراف محكمة العدل الدولية الصريح بالصلات الموجودة بين الصحراء الغربية والمغرب، في سنة ١٩٧٥، واصلت الجزائر، بوقاحة، استغلال هذه المسألة لتقويض سلامة الأراضي المغربية وإن المجتمع الدولي استيقظ توا لملاحظة سلوك الجزائر الشائن، وأن الحكومة الجزائرية تظل تطالب بالمعونة الإنسانية من أجل اللاجئين الأبرياء المحتجزين بالقوة في إقليمها، رغم أن لديها آلاف الدولارات تحت تصرفها.

٨١ - ولاحظت أن هناك تطورا مزعجا بصورة خاصة - تجاهلته المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والطفولة - وهو ترحيل مئات الأطفال سنويا، بحجة ظاهرية هي تعليمهم وإن كان يتم تلقينهم عقائديا بالفعل. وأضافت أن عمليات الترحيل المذكورة تستخدمها جبهة البوليساريو، بموافقة الجزائر كأسلوب للضغط على الآباء من أجل البقاء في مخيمات تندوف. وأضافت أن هناك طفلة أرغمت على مشاهدة رجم أبيها على يد أعضاء جبهة البوليساريو قبل ترحيلها، كما قالت للجنة في السنة السابقة.

٨٢ - واستطردت قائلة أن المجتمع الدولي عليه أن يتحمل مسؤولياته وأن يهب لمساعدة اللاجئين، وخاصة الأطفال. وأن المسؤولية عن هذه الحالة لا تقع على عاتق جبهة البوليساريو دون غيرها، حيث أنها لا تستطيع اتخاذ أي إجراء إلا بتعليمات من الشركاء الجزائريين أو بسلطة منهم. وأوضحت أن السلطات الجزائرية لا تستطيع التهرب من مسؤولياتها الأدبية والسياسية والمادية في هذا الصدد. ولولا موقف الجزائر ما كانت ''مسألة الصحراء الغربية'' قد نشأت قط، وعاش شعب المغرب حياة أفضل.

٨٣ - انسحبت السيدة سيرفوني.

٨٤ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ السيد مونيكيه (المركز الأوروبي للمخابرات الاستراتيجية والأمن) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٨٥ - **السيد مونيكيه** (المركز الأوروبي للمخابرات الاستراتيجية والأمن): قال إن بعثة مستقلة للتحقيق الداخلي، كان هو بين أعضائها، أجرت مقابلات مع عشرات من الأشخاص، في الرباط والعيون حول الحالة في الصحراء الغربية. وأن السلطات الجزائرية لم تسمح بزيارة تندوف. وأضاف أن شاهدا بعد آخر قام بتوفير معلومات تثبت إدانة تلك السلطات. واتضح أن قيادة جبهة البوليساريو وموظفيها الأمنيين كانوا مسؤولين عن موجات متتالية من القمع الموجه ضد مئات من أعضائها ذاتهم وضد اللاجئين الصحراويين في المخيمات رغم كونهم في حماية هذه الجبهة، من الناحية النظرية، وذلك على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. ولاحظ أن جبهة بوليساريو قامت بعمليات تطهير، أسوة بالحركات التي تخضع الجميع لمشيئتها، وذلك بغرض القضاء على المنافسين المحتملين للرئيس عبد العزيز، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وتبرير وجودها على أساس حربي، في آن واحد.

٨٦ - وأكد أن القمع قد أدى إلى مجموعة من الجرائم والإساءات. إذ حدثت اعتقالات خارج النظام القضائي تعتبر عمليات اختطاف أو اختفاء قسري. ذلك أن ''المعتقلين'' لم يمثلوا أمام قاض أو أي شخص له مركز قانوني و لم يتم إبلاغهم بالمدة المقررة لاعتقالهم.

٨٧ - وأكد أن التعذيب كان يستخدم أيضا على نطاق واسع. وأن ظروف الاعتقال، في سجن الرشيد، مثلا - لا تطاق. وأن السجناء محتجزون في زنزانات تحت الأرض، بحيث لا يستطيع السجين الوقوف منتصبا. وقال أن هناك ١١٨ زنزانة من هذا النوع. وأن بعض الشهود احتجزوا هناك لمدة سنين مع السماح لهم بالخروج منها لبضعة دقائق فقط كل يوم. وأضاف أن السجناء كان يستدل عليهم بأرقامهم، بعد دخولهم السجن. وإن بعضا منهم كانوا

يعملون بالسخرة. وكان الغذاء رديء والعناية الطبية غائبة تقريبا.

٨٨ - وبيّن أنه هناك بعض عمليات الإعدام خارج النطاق القضائي تصحبها أحيانا أفعالا بربرية. وأن لجنة التحقيق حصلت على قائمة ب ٤٣ شخصا قضى نحبهم أثناء التعذيب أو أعدموا دون محاكمة. وأن لديه أيضا قائمة بعدد ممن يفترض أنهم أجروا عمليات التعذيب.

٨٩ - واختتم حديثه قائلا إنه من أجل كل الأسباب سالفة الذكر، ترى لجنة التحقيق أنه لا ينبغي اعتبار أن جبهة البوليساريو تمثل طرفا ملائما للمشاركة في مناقشة أي حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية.

٩٠ - انسحب السيد مونيكيه.

٩١ - بدعوة من الرئيسة، اتخذت السيدة ديروك (الفريق الحكومي الدولي ''السلام من أجل الشعب الصحراوي'' (التابع للبرلمان البلجيكي) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٩٢ - **السيدة ديروك** (الفريق الحكومي الدولي '' السلام من أجل الشعب الصحراوي): قالت إنه نما إلى علمها من خلال اتصالاتها بالصحراويين وزياراتها إلى المغرب والأراضي المحتلة أن العنف يتزايد، مرة أخرى، في الأراضي المحتلة للصحراء الغربية. وأضافت أن المظاهرات السلمية قد أُخمدت بشدة، وتم تعذيب السجناء وحدثت وفيات. وإنها ذهبت إلى الأراضي المحتلة، في سنة ٢٠٠٥، بدعوة من الرابطة المغربية في بلجيكا وأنه على الرغم من منحها اختيار جهة الوصول لم يسمح لها بالبقاء في العيون إلا بضعة ساعات، منعت خلالها من مشاهدة الداخلة والسجن الأسود.

٩٣ - ومضت تقول إن المغرب قام باستثمارات كبيرة في العيون وإن كانت هذه الاستثمارات جزءا من سياسة أوسع نطاقا لضم الإقليم. ذلك أنه استثمر ١٠ في المائة من ميزانيته الوطنية في العيون والصحراء الغربية، على الرغم أن هذه المنطقة لا يوجد فيها سوى ٣ في المائة من سكان المغرب. ولاحظت أن السياسة التي يتبعها ذلك البلد تتمثل في تشجيع السكان على الانتقال إلى هذه المنطقة بينما يحصل الصحراويون العائدون من تلقاء أنفسهم من المخيمات على الإقامة المجانية لباقية حياتهم، وعلى التعليم المجاني والاستحقاقات لمدة سنتين إلى أن يجدوا عملا. وأكدت أن هذه المعاملة تختلف تماما عن الحالة في شمال المغرب حيث نجد أن نصف السكان أميون ولا توجد خدمات صحية تقريبا.

٩٤ - واستطردت قائلة إن المغرب يتظاهر أمام العالم بأنه يسعى إلى حل ويعترف بأنه لا يحبذ إجراء استفتاء ولكنه قدم اقتراحا بمنح الصحراء الغربية الحكم الذاتي في ظل العلم المغربي وإن كان هذا الاقتراح يختلف كثيرا عن خطة بيكر المنقحة. وأكدت أن السكان الصحراويين في مخيمات اللاجئين وفي الأراضي المحتلة لن يقبلوا بهذا الاقتراح بأي حال من الأحوال.

٩٥ - واختتمت حديثها قائلة إن الأمم المتحدة لا ينبغي أن تسمح بأن يطوي النسيان مسألة الصحراء الغربية. بل ينبغي أن يتمكن الشعب الصحراوي من التعبير عن إرادته من خلال الاستفتاء. وإن الوقت قد حان لإجراء الاستفتاء ولوضع حد للاحتلال الوحشي.

٩٦ - انسحبت السيدة ديروك.

٩٧ - **السيدة فيرنانديز توليدانو** (كوبا): تكلمت ممارسة لحق الرد فقالت إن البيان الذي أدلى به السيد دوكارم يمثل افتراء شديدا على حكومة كوبا وشعبها. وأكدت أن كوبا تولي أهمية كبيرة للتعليم وتعتبر أن توفير التعليم لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي واجب أخلاقي، ولذلك قامت، وفقا لقرارات الجمعية العامة ٦٨/٥٦ و ١٣٤/٥٧ و ١٠٥/٥٨ و ١٣٠/٥٩ و ١١٣/٦٠، بتقديم منح دراسية

إلى ٥٠٠ طالب من هذه الأقاليم. وأضافت أن مقدم الالتماس كان عليه أن يحث الدول الأكثر تقدما والتي لديها موارد أكثر أن تحذو حذو كوبا بدلا من توجيه الإهانة إلى ذلك البلد.

مسألة كليدونيا الجديدة (A/C.4/61/5)

٩٨ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ السيد مابو (لجنة ريبونو) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٩٩ - **السيد مابو** (لجنة ريبونو): قال إن الشعوب الأصلية في كاليدونيا الجديدة، وهي شعوب كانك تسعى إلى استرداد سيادتها على ثروتها المعدنية — وأغلبها النيكل — التي تريد الشركات المتعددة الجنسيات الاستيلاء عليه. وأضاف أن عملية إنهاء الاستعمار قد بدأت ومن المقرر أن تنتهي خلال مدة أقصاها سنة ٢٠١٩، وفقا لاتفاق نوميا المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٨. وأعرب عن تشككه في أن فرنسا، الدولة القائمة بالإدارة، تجري هذه العملية بنية حسنة وفي أن العملية يمكن أن تسير وفقا للقواعد التي وضعها المجتمع الدولي.

١٠٠ - وأعرب عن أمله في أن تعقد الحلقة الدراسية المقبلة حول إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة وأن يحضر ممثل خاص للأمين العام لإقرار وضع شعب الكانك. وقال إن المبادئ والحقوق المجسدة في الوثائق الرسمية يجب أن تدمج في اتفاق نوميا. وأضاف أن الوضع القائم في الوقت الراهن هو أن شعب الكانك يواجه محاولة لإعادة استعماره بحجة التنمية والديمقراطية. وإن كاليدونيا الجديدة في خطر شديد من الأضرار البيئية والخسائر المالية على أيدي الشركات متعددة الجنسيات.

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

١٠١ - **السيدة بيرس** (المملكة المتحدة): ردت على بيان أدلى به ممثل إسبانيا في الجلسة الرابعة، فأبلغت اللجنة أنه بعد فترة مطولة من بدء العمل بين المملكة المتحدة ووفد يرأسه رئيس الوزراء ويمثل جبل طارق. تم اتفاق على مشروع جديد لدستور جبل طارق، يتيح إقامة علاقة معاصرة وناضجة بين المملكة المتحدة وجبل طارق. وأوردت ما قاله رئيس وزراء جبل طارق من أن العلاقة بين المملكة المتحدة وجبل طارق ''غير استعمارية''.

١٠٢ - وتابعة حديثها قائلة إن الدستور الجديد سوف يضع شعب جبل طارق أمام استفتاء تنظمه حكومة جبل طارق وإن هذا الاستفتاء سيكون ممارسة لحق تقرير المصير من جانب شعب جبل طارق.

١٠٣ - وأكدت أن المملكة المتحدة على استعداد لتحمل مسؤولياتها الدولية والوطنية وأن آرائها بشأن رفع الأقاليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي معروفة تماما. وقالت إن الحكومة ترى أيضا أن المعايير التي تستخدمها لجنة الـ ٢٤ الخاصة في مداولاتها بشأن رفع إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي من القائمة عفا عليها الزمن ولا تراعي الأسلوب الذي تم بواسطته تحديث العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة عبر البحار. وأضافت أن المملكة المتحدة ترى أن مبدأ سلامة الأراضي لا ينطبق على إنهاء الاستعمار في جبل طارق.

١٠٤ - ولاحظت أن مما يبعث على الرضى أن، بعد سنتين من المفاوضات المكثفة، تمكن وزير المملكة المتحدة المعني بأوروبا ووزير خارجية إسبانيا ورئيس وزراء جبل طارق من الإعلان عن أول مجموعة من الاتفاقات، وهي تشمل مطار جبل طارق، والتدفقات عبر الحدود، والمواصلات السلكية واللاسلكية والمسائل المتصلة بالمعاشات التقاعدية. وأعربت عن ترحيب حكومتها بنتائج الحوار الذي سيكون له تأثير

إيجابي على نوعية الحياة لشعب جبل طارق والمناطق المجاورة وعن اعتقادها أنه من الممكن أن يعمل الأطراف الثلاثة معا لما يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية، وذلك رغم الخلافات المعروفة حول مسائل السيادة.

١٠٥ - وفيما يتصل بالسيادة، قالت إن حكومتها تتمسك بالتزامها تجاه شعب جبل طارق الذي يعود إلى وقت بعيد وأن المملكة المتحدة لن تدخل في أية ترتيبات أو مفاوضات خاصة بالسيادة ويترتب عليها أن يمر شعب جبل طارق من سيادة دولة إلى سيادة دولة أخرى رغم إرادته.

١٠٦ - وذكرت أن حكومتها لا شك لديها في أن جبل طارق بوصفه إقليما منفصلا، معترفا به من الأمم المتحدة ومدرجا في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الممنوحة في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإن حكومتها تؤيد حق شعب جبل طارق في تقرير المصير، مع تشجيعه وفقا للمبادئ والحقوق الأخرى الواردة في الميثاق، باستثناء أن حكومتها ترى أن المادة العاشرة من معاهدة أوتريخت تعطي إسبانيا حق الرفض الأول في حالة تخلي المملكة المتحدة عن السيادة. وأكدت أن موقف حكومتها، حتى الآن، هو أنه لا توجد قيود على الحق في تقرير المصير إلا أن الاستقلال يمثل خيارا بالنسبة لجبل طارق بموافقة إسبانيا فقط.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.